

الهوية في المقاربة البنائية للعلاقات الدولية دراسة حالة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية

Identity in the Constructivist Approach to International
Relations: A Case Study of Post-World War II Germany

مرام الحريري*

معهد الدوحة للدراسات العليا

maram.marie@hotmail.com

تاريخ القبول: 2025/11/29

تاريخ الاستلام: 2025/06/05

ملخص:

منذ التسعينيات، برزت النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مركزة على دور العوامل غير المادية كالهوية. عززت نهاية الحرب الباردة هذا التوجه، كاشفةً قصور النظريات الوضعية في تفسير التغيرات الهيكلية. تُظهر الورقة كيف أن قدرة البنائية على تفسير سلوك الدول تكمن في تركيزها على هذه العوامل. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الهوية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية من منظور بنائي، معتبرة إياها متغيراً مبنياً اجتماعياً يؤثر في مصالح ألمانيا وسلوكها. بالاعتماد على ألكسندر ويندت، تؤكد الورقة أن الهوية ليست ثابتة بل تتشكل من خلال التفاعل المتبادل بين الفاعل والبنية. تحولت الهوية الألمانية جذرياً بعد الحرب العالمية الثانية من هوية عدائية إلى هوية جديدة تأثرت بالمعايير المقبولة. الهوية الأوروبية المشتركة دمجت الهوية الألمانية عبر الممارسات والمعايير المؤسسية، ما أثر على سلوك

* المؤلف المراسل

ألمانيا. تظل صلاحية التفسير البنائي لسلوك ألمانيا، لا سيما في سعيها نحو التكامل الأوروبي، واضحة بشكل كبير.

الكلمات المفتاحية: الهوية، البنائية، ألمانيا، العلاقات الدولية

Abstract:

Since the 1990s, constructivism has gained prominence in international relations, emphasizing the role of non-material factors like identity. The end of the Cold War bolstered this shift, exposing the limitations of positivist theories in explaining structural changes. This paper argues that constructivism's strength in explaining state behavior lies in its focus on these non-material elements. The study examines German identity post-World War II from a constructivist perspective, treating it as a socially constructed variable that influences Germany's interests and behavior. Drawing on Alexander Wendt's work, the paper asserts that identities are not fixed but shaped by the mutual constitution of agents and structures. German identity underwent a radical transformation after WWII, shifting from an aggressive stance to a new identity influenced by accepted international norms. The shared European identity integrated German identity through institutionalized practices and norms, profoundly impacting Germany's behavior. The validity of constructivist explanations for Germany's policies, particularly its drive towards European integration, remains largely evident.

Keywords: Identity, Constructivism, Germany, International Relations

مقدمة:

منذ تسعينيات القرن الماضي ازداد اهتمام الباحثين في العلاقات الدولية بدور العوامل غير المادية، كالأفكار والمعايير والهوية. حيث برزت النظرية البنائية في العلاقات الدولية، وقدمت نفسها باعتبارها جسراً، أو أرضية وسطى (middle ground)، بين النظريات الوضعية السائدة في حقل العلاقات الدولية، كالواقعية والليبرالية الجديديتين، وبين النظريات التأويلية. وتعتبر نهاية الحرب الباردة من أبرز ما عزز هذا التوجه والاهتمام بالعوامل المتعلقة بالأفكار، وبأن

النظريات الوضعية تتسم بنوع من القصور، حيث لم تكن قادرة على تفسير التغيرات البنوية في تلك الحقبة. وفيما يتعلق بالنظرية البنائية، يُمكن القول إن قدرتها على تفسير سلوك الدول يرجع إلى تركيزها على تلك العوامل غير المادية، وهنا يبرز دور الهوية في تشكيل سلوك الدول. وعليه، تسعى هذه الورقة إلى دراسة حالة الهوية الألمانية من خلال النظرية البنائية، باعتبار الهوية الألمانية متغيراً مبنياً اجتماعياً، متأثراً بمجموعة من العوامل. كما أنها عاملٌ مهمٌ في تحديد مصالح ألمانيا وبالتالي سلوكها، وفقاً لما تفترضه النظرية البنائية. وذلك من خلال تقديم إجابة حول كيفية تغير الهوية الألمانية، وكيف يُمكننا فهم سلوك ألمانيا بالعودة للتغيرات التي طرأت على هويتها. كما سيتم اختبار للفرضيات التي تقدمها النظرية البنائية، من خلال النظر إلى أي حد يمكن للبنائية أن تقدم تفسيراً كافياً لتشكيل وتغير الهوية الألمانية.

وعليه، سيتم دراسة التحول الذي طرأ على الهوية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، حتى بداية الألفية. وذلك من خلال تقسيم الورقة لعدة محاور، بدايةً باستعراض مجموعة من افتراضات البنائية في العلاقات الدولية، ومن ثم دراسة حالة ألمانيا، من خلال الافتراضات التي تقدمها البنائية، بينما يقدم آخر محور حدود البنائية في تفسير السلوك نتيجةً للتغير في الهوية.

1. المقاربة البنائية في العلاقات الدولية

تقدم هذه الورقة دراسة لتغير الهوية الألمانية بالعودة لما تقدمه النظرية البنائية من تفسيرات وافتراضات عن الهوية، وتشكلها، وتغيرها. وانطلاقاً من تعدد مداخل النظرية البنائية¹، التي تتفق جميعها بالتشكيك بما يقدمه النموذج

¹ Adler, "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics," *European Journal of International Relations* 3, no. 3 (1997): 319–63; Jutta Weldes, "Constructing National Interests," *International Studies Quarterly* 40, no. 1 (1996): 107–19; Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, "International Norm Dynamics and Political Change," *International Organization* 52, no. 4 (1998): 887–917; Alexander Wendt, "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics," *International Organization* 46, no. 2 (1992):

الوضعي عن الواقع، وحقيقة أنه مادي وبعيداً عن إرادتنا -نزع الفاعلية من التفسير-. وسيتم إلى حد كبير الاعتماد في هذه الورقة على كتابات ألكسندر ويندت حول الهوية، حيث تأتي الهوية في جوهر البنائية لدى ويندت (1999)، وخاصةً في كتابه النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، وذلك باعتبار الهوية محددًا أساسيًا، لا يقل أهميةً عن العوامل المادية في تشكيل مصالح الفاعلين. وبالتالي فإن الهوية تحدد وتمنح دورًا للفاعل في العلاقات الدولية، بالتأثر بما يعرف بمنطق الملائمة (logic of appropriateness)، أي عبر مجموعة من المعايير السائدة والمقبولة، والتي سيتصرف الفاعل بناء عليها.

ونظرًا إلى أن البنائية تنفي بأنه يُمكن فهم الحقائق المادية بمعزل عن الحقائق الاجتماعية، وبأن الهوية كحقيقة اجتماعية تتشكل أثناء عملية التكوين المتبادل (mutual constitution) بين الفاعل (agent) والبنية (structure)، من خلال بناء المعايير والمؤسسات (institutions) -ليس بالمعنى المادي فحسب- التي تقوم عليها التفاعلات، والقائمة على المعاني المشتركة بين الفاعلين. وبالتالي نستنتج بأن هويات الفاعلين ليست ثابتة، بل مبنية اجتماعيًا، من خلال وعي وتصور الفاعل عن ذاته، وتفسيره لذاته من خلال المعنى الذي يعطيه الآخر خارج الذات، وتأثيره على معنى هوية الذات (Viotti & Kauppi, 2012).

وبالإشارة لمساهمة ويندت في التطوير للبنائية الاجتماعية في العلاقات الدولية، فقد حدد أربعة أنواع للهوية، وهي: أولاً هوية شخصية، وثانيًا هوية النوع، التي تكون بين الفاعلين الذين يشتركون بميزة أو خصائص محددة. وثالثًا هوية الدور، وهي تعتمد بشكل كبير على الثقافة، حيث يدرك الفاعل دوره بمجرد تواجده في بنية اجتماعية معينة، وبأن هذه الهوية القائمة على الدور، لا يمكن للفاعل فيها ممارسة دوره بمفرده. ورابعًا الهوية الجماعية، والتي ببساطة تعني الهوية المشتركة بين أكثر من فاعل، حيث يتم فيها تجاوز التمييز بين الذات

391-425; Nicholas Greenwood Onuf, *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations* (Columbia: University of South Carolina Press, 1989).

والآخر، وغالباً تكون حول قضية معينة. وهنا يجادل ويندت بأن الفاعلين لديهم مجموعة من الهويات، تحدد من نحن -كفواعل-، وكيف يجب علينا التصرف في سياق معين (خليل، 2020). ونظراً لاهتمام البنائية بدارسة الظواهر من خلال مستويات تحليل مختلفة، كالهوية كما أشرنا أعلاه، فهي تأخذ أيضاً بعين الاعتبار تأثير وتأثر التفسير بالعوامل البنيوية، كبنية النظام الدولي. وعليه، فإن البنائية لا تنطلق من تأثيرات البنية الدولية التي تتسم بالفوضى كمسلم به، مثلما تفترض النظريات الوضعية. كما ترفض البنائية التأثير أحادي الاتجاه لبنية النظام الدولية على الفواعل، وبأن هذا التأثير موحد باختلاف الفواعل، بل يجادل ويندت (1999, pp. 246-251) بأن مفهوم الفوضى في النظام الدولي يعتبر وعاء فارغ، وأن أساس فهمنا للبنية الدولية يأتي من منظور اجتماعي، وليس مادي فحسب. ويقصد بالمنظور الاجتماعي أنه أفكار الفواعل تجاه الذات والآخر، ويلخص ويندت أن غياب السلطة المركزية في النظام الدولي يُنتج ثلاث ثقافات من الفوضى: وهي أولاً الثقافة الهوبسية (Hobbesian culture) أي ثقافة يلعب فيها الفواعل دور العداء، وتتسم بالصراع الدائم، وثانياً الثقافة اللوكية (Lockean culture) التي تتسم بالتنافس فيما بين الدول، إلا أنها تقر بالسيادة المتبادلة. أما ثالثاً الثقافة الكانتية (Kantian culture) والتي تُعد الصداقة من أبرز أدوار فاعليها، ويعترف فيها الدول ببعضها البعض كأطراف متساوية، وتتجنب ضمنها استخدام العنف ضد بعضها البعض، أو التهديد باستخدامه. ويُحاج ويندت بأن لكل ثقافة من ثقافات الفوضى أدوار يلعبها الفواعل، وبأنه لكي يمارسوا تلك الأدوار ويعيدوا إنتاجها، يتعين عليهم دمجها في هويتهم.

2. التغير في الهوية الألمانية من منظور بنائي

بناءً على ما تقدمه النظرية البنائية من تصور حول دور هوية الفواعل في السياسة الدولية، فإن هذا الجزء من الورقة معني باستكشاف كيف أثر التفاعل بين الفاعل والبنية والسياسات على الهوية الألمانية، وذلك باعتبار أن تأثير هذا التفاعل من منظور بنائي يؤدي لإعادة تعريف ألمانيا لهويتها بشكل مستمر، وبالتالي سلوكها. وكما بين ويندت (1999, pp. 224)، وفقاً لمنطق اجتماعي، بأن هوية الدول رغم أنها في الأساس صفة ذاتية، بمعنى فهم الدولة لذاتها، إلا

أن ذلك الفهم يتأثر بإدراك الآخرين له. وبهذا، يؤكد البنائيون على أن الهوية في تفاعل مستمر بين البعدين الداخلي والخارجي، وبأن العلاقة بينهما ليست ثابتة، لأن هوية الفواعل تتنوع وفقاً للسياقات والتفاعلات. مما يؤهلنا للحديث عن أنماط متعددة من الهويات، تتكيف بناءً على التصورات الذاتية والجماعية. ولتحديد هوية ألمانيا في فترة بعينها، يتطلب منا تحديد مجموعة من العوامل وتحليلها، فضلاً عن تحديد سياق سياسي معين، باعتباره الخلفية التي تتفاعل ألمانيا على أساسها. وذلك لا يلغي فكرة أن لألمانيا كأي فاعل في العلاقات الدولية هويات متعددة في آن واحد، بل يساهم تحديد السياق السياسي في جعل هويات معينة أكثر بروزاً. كما أنه من المهم تحديد نوع الأدلة المعنية بتحليل محتوى الهوية، وباعتبار أن للهوية الوطنية بُعد انعكاسي، حيث لا تعكس أو تتأثر بالقيود الخارجية فحسب، بل تعكس موقفاً تجاه ذاتها، مما يتطلب تفسيراً مزدوجاً، في محاولة تحديد الهوية (Banchoff, 1998, pp. 13–15).

عند محاول دراسة الهوية الألمانية من منظور بنائي، وبالعودة لنهاية الحرب العالمية الثانية، ومروراً بأبرز الفترات التاريخية التي يمكن من خلالها ملاحظة تغير في هوية وسلوك ألمانيا في السياسة الدولية. نلاحظ بأن استسلام ألمانيا النازية غير المشروط في مايو 1945، واحتلال وتقسيم أراضيها لمنطقتين في عام 1949، بين جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية)، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية)، أدى إضعافها محلياً وخارجياً. كما نلاحظ بأن التقسيم ساهم في زيادة حدة التمزق في المجتمع الألماني، فضلاً عن الضعف الاقتصادي نتيجة للحرب. ويمكن الاستنتاج بأن ألمانيا شهدت تغيراً جذرياً في هويتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ففي فترة الحرب ونتيجةً لسيطرة الحزب النازي على السلطة، كانت سياسات ألمانيا هجومية وتوسعية عبر غزوها لدول أخرى، وارتكاب إبادة جماعية والعديد من الجرائم الأخرى. حيث إن التحول في دور ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نتيجةً للتغير في أنماط التفاعل، والمعايير المقبولة في السياسة الدولية، ساهم في عملية التكوين المتبادل للهوية الألمانية الجديدة. كما أنه خلال الحرب الباردة، اختلف سلوك كل من ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، حيث إن تحالفاتهما كانت مع حلفاء مختلفين -أيديولوجياً-

من بين طرقي الحرب الباردة الرئيسيين. وسعت ألمانيا الغربية لتعزيز أمنها وسيادتها، عبر انضمامها لحلف الشمال الأطلسي NATO في عام 1955. حيث لم تكن من أولوياتها في تلك الفترة تحقيق الوحدة الألمانية. وفي المقابل لم تمثل ألمانيا الشرقية آنذاك تهديداً مباشراً لأمن ألمانيا الغربية، وذلك بالرغم من هيمنة الاتحاد السوفيتي عليها (Harnisch, 2013, pp. 73).

وفي محاولة فهم هوية الفواعل، قد يلتقي التصور الذاتي لهوية الدولة مع مفهوم السرديات (narratives)، كما تتأثر تصورات الدول عن ذاتها بمفاهيم كالذاكرة. إذ يمكن أن تتخذ الدول رموزاً كمحددات للهوية، عبر استدعاء الماضي وتأويله. ونظراً لأن الهويات لا تنشأ من فراغ، فلا بد من العودة للسياق التاريخي للدولة، في محاولة لفهم هويتها. غير أن هذه العودة لا تتعامل مع الماضي بوصفه سجل للأحداث فحسب، بل تتم كما فرق بيير نورا (1989) في كتاب بين الذاكرة والتاريخ: أماكن الذاكرة بين التاريخ بوصفه منعزل عن الحاضر، والذاكرة التي يرى نورا بأنها حية ومتجددة (Nora, 1989, p. 10؛ ناصر، 2022، ص. 28). وتتسم بعض السرديات التي تؤثر في تشكل الهوية بالاستمرارية، ويمكن فهم دور تلك السرديات على أنها محاولة وصف هوية معينة باعتبارها امتداداً للحظات ومنعطفات رئيسة في التاريخ. حيث نلاحظ بأن الذاكرة الجماعية لسياسات ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، كانت الأساس في تشكيل الهوية الألمانية الأوروبية بعد عام 1990. وبأن ألمانيا كانت مُقيّدة نوعاً خلال مرحلة ما بعد إعادة التوحيد، وذلك نتيجة للعلاقات الثنائية التي كانت لدى كلاً من ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، والأطر المؤسسية التي كانت تحكم علاقاتها الخارجية. فمن المهم تتبع أثر توحيد ألمانيا على "إعادة" تشكيل الهوية الوطنية الألمانية، بالإضافة إلى أن التغيرات الناتجة عن التوحيد في تلك الفترة كانت متقاربة زمنياً مع انهيار الاتحاد السوفيتي. إذ خاض السياسيون الألمان عدة نقاشات برلمانية، بهدف توضيح توجهات ألمانيا محلياً أي بعد عملية التوحيد، وعلاقتها بالتغيرات البنيوية على مستوى النظام الإقليمي والدولي. وفي مجمل تلك النقاشات كان هناك اتفاق ملحوظ حول الهوية الألمانية، والاعتقاد بأن الاتحاد الأوروبي يُشكل نقطة بداية في سعي ألمانيا لتحقيق مصالحها في أوروبا. حيث

أكد كارل مومر -سياسي وبرلماني ألماني- بأنه من الضروري التفكير خارج الحدود الوطنية، والسعي لتجاوز القومية السياسية والاقتصادية المكلفة (Banchoff, 1998, pp. 16–21).

ومن الملاحظ أهمية فهم وتصور النخب السياسية الألمانية عن المعايير التي يجب أن تتبعها ألمانيا في الشؤون الأوروبية، حيث وجد العديد منهم أن انهيار القطبية الثنائية، وتوحيد ألمانيا فرصة للتغيير المعياري (normative change). ومن الجدير بالذكر بأن علاقة ألمانيا مع الاتحاد الأوروبي لم تُحدّد بناءً على تفسير ألمانيا لمصالحها في أوروبا كفاعل عقلاني فحسب، بل أن التحول في سياستها يعكس التغير أو التطور في فهم ألمانيا لذاتها، وتصورها على أنها ديمقراطية ليبرالية، مُدمجة في مجتمع، سواء الاتحاد الأوروبي أو الجماعة الغربية، من الفاعلين ذوي التفكير المماثل والتي تسمى بالهوية المشتركة، وبالتزام ألمانيا بالمساهمة في تحقيق التكامل الأوروبي. من خلال التركيز على تغير أجندة السياسة الأمنية الألمانية بشكل جذري -Hyde-Price & Jeffery, 2001, pp. 711- (712).

وفي هذا الصدد، يتبين لنا قصور التفسيرات الواقعية الجديدة للسياسة الألمانية فيما بعد التوحيد، حيث اقترح جون ميرشايمر بأن ألمانيا في عام 1990 ستبنى مواقفاً أكثر قومية، مما سيمثل تهديداً لأمن جيرانها الأوروبيين. إلا أن سعي الجمهورية الجديدة المتواصل والمتزايد على تحقيق التكامل الأوروبي، يؤكد على ألا يُمكن تفسيره سلوك ألمانيا بمعزل عن التغير في هويتها (Banchoff, 1998, pp. 7). حيث يمكن الاستنتاج بأن التغير الذي طرأ على الهوية الألمانية نتيجةً لتوحيدها، والتحول الذي أحدثته في تصورها عن دورها كفاعل في السياسة الدولية، أدى لتحول على صعيد آخر فيما يتعلق بعلاقتها مع جيرانها. حيث يؤكد هلموت كول -مستشار ألمانيا آنذاك- بأن سياسة ألمانيا بعد التوحيد متعلقة بموضوعين رئيسيين، وهما أن التكامل الأوروبي هو "مسألة حرب وسلام، وبأن الوحدة الألمانية والوحدة الأوروبية وجهان لعملة واحدة" (Banchoff, 1997, pp. 60–76).

ومن الملاحظ أنه خلال الفترة التي تلت توحيد ألمانيا كان تركيز سياستها على قضيتين رئيسيتين، وهما الدبلوماسية الأوروبية، واستخدام القوة العسكرية. وفيما يتعلق بالأخيرة، فمع في مطلع الألفية أصبح من الممكن وصف سياسة ألمانيا الأمنية بأنها "طبيعية – normal"، أي بأن سياستها الأمنية لا تختلف غيرها من القوى العظمى التقليدية (Harnisch, 2013, pp. 82).

ووفقاً لما تقدمه البنائية من افتراضات رئيسة حول البناء الاجتماعي للحقائق، فإن الأمن كمفهوم، وما يترتب عليه، أيضاً مبني اجتماعياً. فالأمن ليس مجرد مجموعة من التهديدات المادية فحسب، بل إنه نتاج تفسيرات اجتماعية وثقافية عن تلك التهديدات. إذ أن ما يُعتبر تهديداً أمنياً في سياق معين، قد لا يمثل تهديداً في سياقات أخرى (Huysmans, 2002, pp. 59–60). وبالإشارة إلى ذلك، فقد عرفت جمهورية ألمانيا الاتحادية نفسها كقوة غير عسكرية في السياسة الدولية، وكان عدم انتماءها للجيش جزءاً أساسياً من هويتها، حيث لم تشكل قوات مسلحة إلا في إطار تكاملها مع حلف الشمال الأطلسي. كما أكدت في البيانات الرسمية، وفي خطاباتها في المنظمات الدولية بأنه "لن ينبع من الأراضي الألمانية إلا السلام". ويُعتبر ذلك جزءاً جوهرياً من الهوية الألمانية آنذاك، وبالتالي فإن مشاركتها في عملية عسكرية في الخليج ضد العراق لم تكن موضعاً للنقاش لدى الألمان، باعتبارها تتعارض مع تصور ألمانيا عن ذاتها. فضلاً عن مخالفتها للنصوص الدستورية، التي تستبعد استخدام القوة العسكرية خارجياً، إلا لأغراض دفاعية (Zehfuss, 2002, pp. 44).

في حين نلاحظ نوعاً من التحول في دعم ألمانيا الولايات المتحدة في أفغانستان، عسكرياً ولوجستياً، وتبادلت المعلومات الاستخبارية، وغيرها. وذلك لالتزامها بالتحالفات التي أبرمتها مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وسعيها لتعزيز هذه التحالفات، ما دامت المشاركة العسكرية في بعض الحالات لا تتطلب موافقة البرلمان (Harnisch, 2013, pp. 84-85). إلا أن ما فتح المجال أمام النقاش في إمكانية التدخل العسكري لألمانيا خارجياً، كان نتيجةً لحادثة كوسوفو في سبتمبر 1995، حيث كانت أول مهمة عسكرية شنتها ألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد يرى البعض أن ذلك كان بدايةً لتخلي ألمانيا عن

هويتها غير العسكرية دولياً (Zehfuss, 2002, pp. 32)، في حين يجادل آخرون بأن التدخل العسكري كان لإنهاء حرب، وذلك جزء من هوية ألمانيا الجديدة، التي ترى بأنها فاعل سياسي مسؤول عن تصدير الأمن، لإثبات تخلي ألمانيا عن هويتها الهجومية، على مستوى القارة الأوروبية على الأقل.

وخلال العقود التي تلت تلك المرحلة، باتت ملامح التكامل الأوروبي أكثر وضوحاً في الهوية الألمانية. ونتيجةً لكل التفاعلات التي حدثت في الفترات السابقة، بدءاً بخطة مارشال في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث ارتبط الرخاء والازدهار الألماني بشكل وثيق بالاندماج الأوروبي و/أو الغربي عامةً. وكان للنخب السياسية الألمانية دوراً فعالاً في تعزيز التكامل الأوروبي، حيث أطلقت حكومة المستشار كول مجموعة من المبادرات في هذا الشأن. ولم تكتفِ ألمانيا بالتصديق على معاهدة ماستريخت، التي أسست لاحقاً اليورو كعملة أوروبية مشتركة، وأصبحت ترى بأن دورها كفاعل لا يقتصر على المشاركة بالمعاهدات والاتفاقيات القائمة، بل اقترحت ألمانيا توسيع اختصاصات المفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي (Harnisch, 2013, pp. 85-87).

واستناداً إلى التفسيرات البنائية حول الهوية، لا يقتصر دور الفواعل على تأثيرهم في المنظمات كالاتحاد الأوروبي، بل يهتم أيضاً بتفسير كيف تؤثر تلك المنظمات على هويات أعضائها، وذلك يرجع لمفهوم التكوين المتبادل بين الفاعل والبنية. وفي هذا الإطار، يقدم الاتحاد الأوروبي مجموعة من السياسات والبرامج التي تساهم إدماج هويات الدول الأعضاء، بهدف بناء هوية أوروبية مشتركة، مثل برامج وسياسة اللغة، حيث يستخدم الموارد والتقنيات ليدعم عمله في بناء الهوية المشتركة، متجاوزاً عائق اللغة بين الدول الأوروبية (Hocaoglu, 2022, pp. 45-46). وبالإضافة لذلك، فإن البعض يرى بأن عملة اليورو المشتركة بين الدول الأوروبية لها أثر رمزي يساهم في خلق شعور بالانتماء لهوية أوروبية مشتركة، عبر استخدامها باستمرار كعملة مالية (Cerel, 2023, pp. 17-19).

ومن ثم فإن الهوية الأوروبية تم بناءها بشكل متكرر ومستمر، كما نلاحظ تاريخياً، وذلك وفقاً لمعايير والأفكار المشتركة التي تنشأ في مجال يتسم

بالتأثير المتبادل، وتغيير تصور الفواعل في السياسة الدولية عن أدوارهم. وعند الحديث عن أدوار الفواعل، نستحضر ثقافات الفوضى الثلاث التي تم التطرق لها في الإطار النظري. وذلك باعتبار أنه يُمكن فهم العلاقة بين أدوار الفواعل في الاتحاد الأوروبي وخاصةً دول أوروبا الغربية وفقاً للثقافة الكانتية التي تبرز فيها ثقافة الصداقة والشراكة بين الفواعل. وهنا تجب الإشارة إلى أن الثقافة الكانتية لم تكن هي السائدة دائماً بين الدول الأوروبية، وقد يُفسر ذلك من خلال هويات الفواعل الأوروبية، وبأنها لم تكن تعرف نفسها في بداية القرن العشرين وحتى منتصفه على الأقل وفقاً للمعايير السائدة ضمن ثقافة الصداقة. وبناءً على ذلك، فإن سياسات ألمانيا تجاه دول الاتحاد الأوروبي أصبحت مرتبطة بتعريف دورها تجاهها على أنه دور الصديق، والعكس صحيح أيضاً. ونتيجةً للهوية الأوروبية المشتركة، فإن دول الاتحاد الأوروبي تشكل معاً نظام الأمن التعاوني، حيث إن تعريف كل دولة لهويتها يتم بما يتفق مع تعريفات الدول الأخرى لهوياتها، ويصبح أمن كل منها مسؤولية الجميع – (Wendt, 1992, pp. 400-401).

وعليه، فإن الهوية الألمانية تم دمجها بالهوية الأوروبية عبر مجموعة من الممارسات والمعايير، في إطار الاتحاد الأوروبي كمنظمة، وأنماط تفاعل معينة شكلت مؤسسات يتم التفاعل من خلالها. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يساهم في بناء الهوية الألمانية عبر مأسسته لمجموعة من المعايير، ذات الدور التنظيمي والتكويني للهوية الألمانية - وغيرها من الدول الأوروبية بدرجات متفاوتة، حتى أنه في مرحلة ما أصبح لألمانيا دور في التأثير على الهوية الأوروبية.

3. إمكانيات وحدود النظرية البنائية في تفسير الهوية

إن التركيز الذي أولته النظرية البنائية للهوية وخاصةً بنائية التيار السائد، لألكسندر ويندت، من الممكن أن يُنتج ادعاءات تفسيرية ليست بالدقة التي تدعيها. فالبعض يُجادل بأنه يمكن تفسير أي فعل - سلوك - على أنه تعبيراً عن هوية فاعل ما (Banchoff, 1997, pp. 60-76). كما أنه يتعين علينا النظر في قدرة النظرية البنائية في تفسير الترابط الذي تدعيه بين تشكيل الهوية لمصالح وسلوك الفواعل (حمشي، 2018، ص. 65). وفي حين مازالت بعض الافتراضات

التي قدمتها البنائية موضعاً للجدل، بين منظري العلاقات الدولية، وخاصةً فيما يتعلق بمدى صلاحية كونها جسراً بين المقاربات الوضعية والتأملية؛ إلا أن تجاوزها لمركزية العوامل المادية في التحليل ساهم في تقديم تصورات أوضح حول بعض القضايا. وبالتحديد فيما يتعلق بمدى قدرة تفسير الجوانب العسكرية والمادية الصرفة في سلوك الدول من منظور بنائي، وذلك لتركيزها على الدور الذي تلعبه العوامل المتعلقة بالأفكار كالهوية في بناء تفسيرات الفواعل عن الخطر والتهديد، فضلاً عن تأكيد البنائية على أن القضايا المتعلقة بالأمن والحرب هي مبنية اجتماعياً (Agius, 2022, p. 13).

بالتالي، يُمكن القول بأنها إلى حدٍ كبير قادرة على تفسير سلوك ألمانيا في مراحل متعددة من تاريخها المعاصر، وذلك لانطلاقها في التفسير من الهوية الألمانية. وفي المقابل، عند الحديث عن الهوية، يرى ويندت بأن الهوية مستقرة نسبياً (relatively stable)، ويجادل البعض بأن نظريته تركز بشكل كبير على دور الهوية في التفاعلات التي تحدث في السياسة الدولية. إلا أن ويندت لم يعطِ التركيز نفسه في نظريته على عملية تشكل الهوية (Wendt, 1999, pp. 224-233).

وفيما يتعلق بحالة الهوية الألمانية، يُحاج البعض بأن الهوية الألمانية لم تشهد استقراراً نسبياً يمكن دراستها من خلاله، مما يدفعنا للتساؤل عن مدى قدرة الهوية باعتبارها مستقرة نسبياً، وعلماً بأنه قابلة للبناء وإعادة البناء الاجتماعي نتيجةً للتكوين المتبادل المتواصل، مما يجعلها عاملاً غير مستقر يُمكن أن يكون سبباً لتفسير لسلوك الفواعل (Zehfuss, 2002, pp. 40-41)، وذلك ينطبق على الفترات السابقة إلى حدٍ كبير، بينما في الوقت الراهن، يمكن القول بأن المعايير والأفكار المشتركة، والممارسات مع الاتحاد الأوروبي التي تم تأسيسها (institutionalized)، أصبحت راسخة ومستقرة (internalized)؛ وتم تذويتها كجزء لا يتجزأ من الهوية الألمانية. وعلى الرغم من أن هذا الاستقرار في المعايير هو ما يكون العلاقة السببية في تأثير الهوية على سلوك الفاعلين، كما تقدم النظرية البنائية. إلا أنه في المقابل يمثل أبرز نقاط النقد التي وجهت للبنائية، حيث إن ترسيخ المعايير في الممارسات بين الفاعلين، يجعل منها موضوعية

(objective) إلى حدٍ كبير، ويعطيها بُعداً مادياً، مشابهاً لجوهر ما قدمته البنائية في نقدها للنظريات الوضعية.

الخاتمة

سعت هذه الورقة لتقديم تصور عام عن الهوية بالعودة للنظرية البنائية في العلاقات الدولية، وبالتركيز على الحالة الألمانية. حيث سلطت الضوء على مجموعة من الأحداث التاريخية التي يمكن من خلالها ملاحظة التغير في الهوية الألمانية، وكيف يمكن من خلاله التغير فهم وتفسير التغير في سلوك ألمانيا. إذ تم ذلك من خلال فحص ما تقدمه البنائية من افتراضات عن عملها. متجاوزة العديد من الجدالات والحوارات النظرية في حقل العلاقات الدولية، التي ظهرت قبل وأثناء صعود النظرية البنائية، بل أن بعضها -عن البنائية- ما زال مستمراً حتى الوقت الراهن. ونلاحظ بأنه تم دراسة الهوية الألمانية من المنظور البنائي، دون التطرق إلى البنائية في مقابل نظريات أخرى، واقتصر التحليل على الافتراضات الأساسية التي تقدمها البنائية. وذلك يرجع إلى عجز النظريات الأخرى في العلاقات الدولية على تفسير سلوك ألمانيا، على الأقل في العديد من المواقف مع الاتحاد الأوروبي، كما تمت الإشارة في مختلف محاور الورقة. حيث إن تفسير سعي ألمانيا للتعاون بدلاً من العودة للسياسات العدائية، يرتبط بشكل وثيق بالطريقة التي أصبحت تُصور نفسها من خلالها، وتصورها عن الآخرين، أي من خلال الهوية. وبناءً على ما تناولته هذه الورقة من استعراض للهوية الألمانية عبر فترات مختلفة، يُمكن القول بصلاحيّة التفسير البنائي لسياسات ألمانيا، إلى حدٍ كبير، ابتداءً من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واتجاهها نحو التكامل الأوروبي ليصبح جزءاً مما تُعرف به نفسها.

المراجع

- حمشي، م. (2018). الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية. *سياسات عربية*، 35، 64-75.
- خليل، م. (2020). *النظرية البنائية في تحليل العلاقات الدولية*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- المصري، خ. (2014). النظرية البنائية في العلاقات الدولية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 30(2)، 313-333.
- ناصر، س. (2022). *الذاكرة والاعتذار في السياسة الخارجية: حين يأبى الماضي الماضي سياسات عربية*، 54، 25-43.
- Adler, E. (1997). Seizing the middle ground: Constructivism in world politics. *European Journal of International Relations*, 3(3), 319–363.
- Agius, C. (2022). Social constructivism, international relations and the military. In *Handbook of Military Science* (pp. 1–16). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-02866-4_105-1
- Banchoff, T. (1997). German policy towards the European Union: The effects of historical memory. *German Politics*, 6(1), 60–76. <https://doi.org/10.1080/09644009708404464>
- Banchoff, T. (1998). *Germany's European policy: A constructivist perspective*. Minda de Gunzburg Center for European Studies, Harvard University.
- Cerel, M. O. (2023). The role of the Euro in strengthening the European identity. *Europolicy*, 17(1), 5–21.
- Harnisch, S. (2013). German foreign policy: Gulliver's travails in the 21st century. In R. K. Beasley, J. Kaarbo, J. S. Lantis, & M. T. Snarr (Eds.), *Foreign policy in comparative perspective: Domestic and international influences on state behavior* (2nd ed., pp. 71–93). CQ Press.
- Hocaoglu, N. (2022). The role of the European Union's language policy in the construction of European identity. *Journal Modelling the New Europe*, (38), 32–52. <https://doi.org/10.24193/OJMNE.2022.38.02>
- Huysmans, J. (2002). Defining social constructivism in security studies: The normative dilemma of writing security. *Alternatives: Global, Local, Political*, 27, Special English issue of *Culture & Conflict*, 41–62. <https://www.jstor.org/stable/45468067>
- Hyde-Price, A., & Jeffery, C. (2001). Germany in the European Union: Constructing normality. *Journal of Common Market Studies*, 39(4), 689–717.

- Nora, P. (1989). Between memory and history: Les lieux de mémoire. *Representations*, (26), 7-24. <https://www.jstor.org/stable/2928520>
- Onuf, N. G. (1989). *World of our making: Rules and rule in social theory and international relations*. University of South Carolina Press.
- Viotti, P. R., & Kauppi, M. V. (2012). *International relations theory* (5th ed.). Allyn and Bacon.
- Weldes, J. (1996). Constructing national interests. *International Studies Quarterly*, 40(1), 107-119.
- Wendt, A. (1992). Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics. *International Organization*, 46(2), 391-425. <http://www.jstor.org/stable/2706858>
- Wendt, A. (1999). *Social theory of international politics*. Cambridge University Press.
- Zehfuss, M. (2002). *Constructivism in international relations: The politics of reality*. Cambridge University Press.